مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

السعودية تستعد للخروج من الحرب المكلفة في اليمن

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

10 – يوليو - 2023

ترجمة خاصة

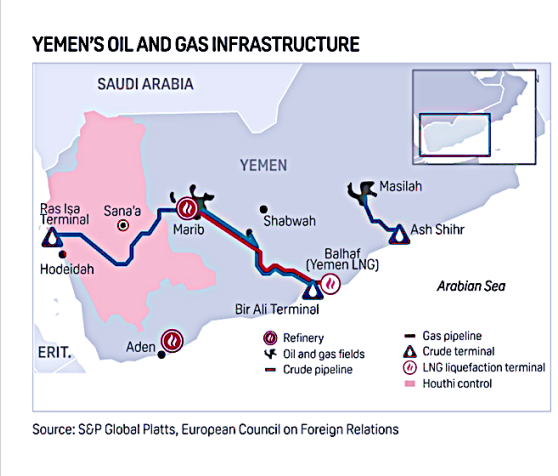

اقرأ في التقرير

اليمن: السعودية تستعد للخروج من الحرب المكلفة

السلام في اليمن بعيد المنال رغم الاتفاق الإيراني السعودي والمحادثات السعودية الحوثية

تحقيق صحفي: **قطاع النفط والغاز في اليمن يواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر في ظل تكثيف محادثات السلام**

اليمن: السعودية تستعد للخروج من الحرب المكلفة؟

جينيفر هوليس

تسعى السعودية إلى زيادة نفوذها في مدينة عدن الساحلية المدعومة من الإمارات. وراء هذه الخطوة، يرى المراقبون بداية استراتيجية الخروج من الحرب الوحشية والمكلفة في اليمن.

يمكن أن يصبح|، المشهد السياسي المتصدع في اليمن، الذي ظل لفترة طويلة تحت تأثير القوى الإقليمية، قريبا أكثر تعقيدا. ووفقا لوكالة الأنباء اليمنية، افتتح أول مجلس إداري مدعوم من السعودية في منطقة حضرموت في يونيو/حزيران، ومن المقرر عقد المجلس الثاني في وقت لاحق من هذا الشهر في مدينة عدن الساحلية.

وبمجرد تشكيلها، من المقرر أن تعزز هذه الهيئات المدعومة من السعودية فكرة اليمن الموحد – في تناقض صارخ مع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات العربية المتحدة وسعيه للانفصال عن بقية البلاد.

وقال ماثيو هيدجز، الباحث اليمني المستقل والخبير الإقليمي المقيم في لندن، لـ DW: "التوقيت هو المفتاح، حيث يبدو أن مفاوضات السلام السعودية مع ميليشيا الحوثي المتحالفة مع إيران تفشل وتريد المملكة العربية السعودية الحصول على قدم في جنوب البلاد، على الرغم من أنه كان بإمكانها القيام بذلك منذ سنوات" . وقد يكون ذلك مؤشرا على اعتراف السعودية بأن اليمن قد ينقسم إلى قسمين".

كان اليمن في حالة حرب منذ عام 2014، عندما استولى المتمردون الحوثيون على العاصمة آنذاك، صنعاء، وأطاحوا بالحكومة المعترف بها دوليا. وفي عام 2015، تصاعد الوضع عندما تدخل تحالف تقوده السعودية من تسع دول، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، في محاولة لاستعادة الحكومة، التي أصبحت في الوقت الحالي مجلس القيادة الرئاسي. وتعد الإمارات العربية المتحدة حليفة قوية للسعودية في جميع النواحي - باستثناء عندما يتعلق الأمر بمسألة الانفصال.

على مدى العقد الماضي، تم تقسيم اليمن إلى ثلاثة أجزاء: منطقة يسيطر عليها الحوثيون في الشمال، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات في الجنوب، وبقية البلاد التي تسيطر عليها الحكومة، بدعم من التحالف السعودي.

مصلحة السعودية الحقيقية: الخروج من الحرب

ومع ذلك، يشك المراقبون في الواقع في أن هذه المجالس الجديدة ستؤثر على الانتماءات السياسية في الجنوب.

وقال هيدجز: "من غير المرجح أن يتطور المجلس الجديد في عدن إلى مجتمع أوسع من الدعم أو إلى حركة سياسية أوسع يمكنها مواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي حقا". في الواقع، يرى بالأحرى أن هذه الهيئات الإدارية الجديدة "تضع القط بين الحمام".

ويردد هذا الرأي محمد الإرياني، محلل الأبحاث في مركز السياسات اليمني، وهو مركز أبحاث مستقل في صنعاء. وقال لـ DW: "قامت المملكة العربية السعودية بمحاولات متكررة لتشكيل تحالف سياسي في عدن، خاصة مع تلك الفصائل السياسية التي تشترك في تطلعات اليمن الموحد". وقد أثبتت هذه الجهود فشلها".

ومع ذلك، يرى الباحث فائدة أخرى يمكن أن تقدمها المجالس المدعومة من السعودية. وقال الإرياني إنه إذا تغلبت السعودية والإمارات العربية المتحدة على خلافاتهما في الجنوب، فإن هذه المجالس الجديدة "يمكن أن تسهل بناء التوافق في الحوارات المحلية بين الفصائل الجنوبية". وأضاف أن هذا "يمكن أن يساعد في خروج التحالف الذي تقوده السعودية من الحرب".

اليمن لا يزال أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم

وينظر إلى الصراع الوحشي، الذي لا يزال مستمرا اسميا على الرغم من الهدوء الأخير في القتال، على نطاق واسع على أنه حرب بالوكالة بين المملكة العربية السعودية وإيران.

ومع ذلك، كانت المملكة العربية السعودية منفتحة بشكل متزايد بشأن الرغبة في الخروج من الحرب المكلفة. وقد اكتسب هذا الاحتمال زخما بعد أن أعادت الرياض وإيران – اللدودتان الإقليميتان – علاقاتهما الدبلوماسية في آذار/مارس.

وأعقب هذه الخطوة تبادل للسجناء في الأشهر الأخيرة، وللمرة الأولى منذ ثماني سنوات، سمح السعوديون برحلات ركاب من صنعاء إلى مدينة جدة الساحلية السعودية لأداء فريضة الحج. وكان من بين الحجاج نائب رئيس اللجنة العسكرية للحوثيين، يحيى الرزامي، وفقا لوكالة سبأ التي يديرها الحوثيون.

وقال هانز غروندبرغ، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن: تعد هذه التطورات خطوة حاسمة وإيجابية نحو بناء الثقة بين الأطراف المتحاربة،

وبالنسبة للشعب اليمني، فإن أي بصيص من الأمل مرحب به. أكد تقرير الوضع الأخير الصادر عن اليونيسف حول الوضع الإنساني في البلاد، والذي نشر في أوائل يوليو / تموز، مرة أخرى أن اليمن لا يزال أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم حيث يحتاج 21.6 مليون شخص، أو ثلثي سكان اليمن، إلى مساعدات إنسانية.

وذكرت تقارير عديدة صادرة عن منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة أن الحرب تسببت بالفعل في مقتل ما يقرب من نصف مليون شخص وأدت إلى نزوح الآلاف من الناس داخليا.

https://www.dw.com/en/yemen-saudi-arabia-preparing-to-exit-costly-war/a-66123416

السلام في اليمن بعيد المنال رغم الاتفاق الإيراني السعودي والمحادثات السعودية الحوثية

مارك مارتوريل جونينت

تسعى السعودية والحوثيون إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد، ويمكن للانفراج السعودي الإيراني أن يسهل ذلك، لكنه ليس العامل الحاسم.

في مارس 2023، توصلت إيران والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق بوساطة الصين لاستعادة العلاقات الثنائية بعد سبع سنوات من القطيعة الدبلوماسية. وفي حزيران/يونيو، زار وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود طهران للاحتفال باستعادة العلاقات رسميا.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، كان أحد الأسباب الرئيسية للانفراج مع منافستها الإقليمية الرئيسية هو التأمين ضد الهجمات التي يشنها المتمردون الحوثيون على أراضيها، وإذا أمكن، إنهاء الحرب الأهلية في جارتها الجنوبية المضطربة بشكل دائم.

وأشارت التقارير إلى أنه كجزء من الاتفاق الإيراني السعودي، ستوقف طهران تزويد الحوثيين بالأسلحة، حيث سلطت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة الضوء على العواقب الإيجابية لليمن في الاتفاق. لكن لا تزال هناك أسئلة حول ما إذا كان إنهاء عمليات نقل الأسلحة الإيرانية يمكن أن يحقق سلاما مستداما في اليمن.

كان هذا هو الحال بشكل خاص بعد استيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية، صنعاء، في سبتمبر 2014، مما دفع إلى تدخل بقيادة السعودية في اليمن في مارس 2015 في محاولة لدحر التقدم الإقليمي للحوثيين. كما كثفت إيران، التي شهدت انقطاعا في علاقاتها مع السعودية بعد إعدام السعودية زعيما شيعيا سعوديا بارزا والهجوم اللاحق على المنشآت الدبلوماسية السعودية في إيران، دعمها للحوثيين.

على مر السنين، رعت إيران والحوثيون شراكة سياسية وعسكرية. دافعت طهران عن مصالح الحوثيين في الأمم المتحدة وأنشأت وجودا في القطاع التعليمي في اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون. كما أعرب المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي عن دعمه للحوثيين، على الرغم من نفيه أن إيران تزودهم بالأسلحة.

وهناك أدلة كثيرة على عكس ذلك. وفقا لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن، في العامين اللذين أعقبا التدخل بقيادة السعودية، نقلت إيران إلى الحوثيين أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة وطائرات بدون طيار وأجهزة متفجرة وألغام بحرية. بدأت طهران في توفير تكنولوجيا الصواريخ في النصف الثاني من عام 2017. كما سلمت إيران مكونات جديدة للطائرات بدون طيار في عام 2018، مما مكن الحوثيين من توسيع نطاقهم بشكل كبير وضرب أهداف في عمق المملكة العربية السعودية. زادت هجمات الطائرات بدون طيار، التي غالبا ما يتم تنفيذها في وقت واحد مع الضربات الصاروخية، من حيث العدد والتطور.

ومع ذلك، غالبا ما أسيء فهم الشراكة بين إيران والحوثيين. الاعتقاد الخاطئ الأول هو أن إيران والحوثيين مرتبطان بصلات طائفية. لقد أعرب قادة الحوثيين بالفعل عن إعجابهم بالثورة الإيرانية وشخصية زعيمها آية الله روح الله الخميني. ومع ذلك، يلتزم الحوثيون إلى حد كبير بالزيدية، وهي شكل من أشكال الإسلام الشيعي القريب من السنة ويختلف اختلافا كبيرا عن الشيعة الاثني عشرية في إيران. إن ما تشترك فيه إيران والحوثيون هو نظرة عالمية مشتركة، حيث يتبنى كل منهما معاداة الإمبريالية، ومعاداة أميركا، ومعاداة الصهيونية وغالبا ما يلجآن إلى استعارات معادية للسامية.

الاعتقاد الخاطئ الثاني هو أن الحوثيين أصبحوا جزءا من "محور المقاومة" الذي تقوده إيران، والذي يضم حزب الله وحماس وسوريا والميليشيات الموالية لإيران في العراق. وهذا غير دقيق لأن علاقة إيران ب"المحور" تعود إلى عقود عديدة وتنطوي على التزامات لا يمكن مقارنتها بدعم الحوثيين. ببساطة، الحوثيون هم في مرتبة أدنى في التسلسل الهرمي للتحالفات الإقليمية في طهران.

ومع ذلك، وجدت إيران في الحوثيين حليفا يمكن أن يهدد المملكة العربية السعودية بشكل مباشر ويجبرها على تكريس موارد عسكرية واقتصادية كبيرة لليمن. وصف توماس جونو، الأستاذ المشارك في جامعة أوتاوا والخبير في العلاقات بين إيران والحوثيين، بإيجاز سياسة إيران تجاه الحوثيين بأنها "عائد محدود لاستثمار متواضع".

حتى قبل الاتفاق الإيراني السعودي، كانت هناك هدنة بين الحوثيين والسعودية استمرت من أبريل إلى أكتوبر من عام 2022. كانت انتهاكات الهدنة عديدة، وكان الحوثيون مسؤولين عن معظمها. لكن اليمن شهد انخفاضا عاما في مستوى العنف، والذي استمر على الرغم من عدم تجديد الهدنة رسميا. ومع ذلك، أظهر التقرير الأخير لفريق خبراء الأمم المتحدة، الذي نشر في فبراير/شباط 2023، أن إيران استمرت في تقديم المساعدات العسكرية للحوثيين بأحجام مماثلة للسنوات السابقة.

ليس هناك شك في أن إيران هي الداعم الخارجي الرئيسي للحوثيين. ومع ذلك، فإن الجهد العسكري للمتمردين يعتمد فقط إلى حد محدود على الدعم الإيراني. ومن شأن التوقف المفاجئ في المساعدة الإيرانية أن يضر

بالحركة ولكنه لن يتسبب في انهيار قدراتها القتالية. وعلاوة على ذلك، فإن التوقف المفاجئ في الدعم العسكري أمر مستبعد للغاية.

وفي حين أن خفض التصعيد مع الرياض في المنطقة الأوسع، لا سيما في العراق وسوريا، يحتل مرتبة أعلى على جدول الأعمال الإيراني، إلا أن التعاون العسكري مع الحوثيين يعاني من بعض الجمود. ومن السهل تخيل الانخفاض التدريجي في المساعدة العسكرية. وستخفف عواقبه من حقيقة أن الحوثيين قاموا مؤخرا بتخزين الأسلحة. علاوة على ذلك، نجح الحوثيون في تصنيع بعض أجزاء الطائرات بدون طيار محليا.

يعتمد وقف إطلاق النار طويل الأمد بين المملكة العربية السعودية والحوثيين إلى حد كبير على المحادثات المباشرة. ولدى الاتفاق الإيراني السعودي القدرة على تسهيل هذه المحادثات، لكنه ليس حاسما. ويبدو أن المحادثات، التي بدأت في عام 2022، قد أحرزت بعض التقدم في أبريل من هذا العام، مما يشير إلى أن الاتفاق الإيراني السعودي لعب دورا. ومع ذلك، أشار المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن هانز غروندبرغ إلى ملاحظة تحذيرية في خطاب ألقاه مؤخرا في منتدى اليمن الدولي.

حتى لو توصل السعوديون والحوثيون إلى اتفاق، فمن غير المرجح أن يجلب السلام إلى كل اليمن. لم يسمح للحكومة اليمنية التي لا تزال معترف بها دوليا بالمشاركة في المحادثات وينطبق الشيء نفسه على الفصائل المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، مثل ألوية العمالقة بقيادة طارق صالح والمجلس الانتقالي الجنوبي. وفي الوقت نفسه، لا يزال تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» قادرا على لعب دور المفسد.

وإذا أثمرت المحادثات السعودية الحوثية، فليس هناك ما يضمن أنها ستمهد الطريق لمفاوضات شاملة. تريد المملكة العربية السعودية تخليص نفسها من الصراع في اليمن بمجرد تلقيها ضمانات بأن حدودها مع الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون ستبقى هادئة. يسعى الحوثيون إلى تعزيز دويلتهم في شمال اليمن وضمان جدواها الاقتصادية من خلال الاستيلاء على محافظة مأرب الغنية بالموارد، والتي كانت مسرحا لقتال عنيف في السنوات القليلة الماضية. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، المتورطة في أزمة داخلية عميقة، بالكاد يمكن أن تتفق مع الفصائل المدعومة من الإمارات على أي شيء يتجاوز رفضها المتبادل للمحادثات السعودية الحوثية.

https://www.stimson.org/2023/peace-for-yemen-elusive-despite-iran-saudi-deal-/and-saudi-houthi-talks

تحقيق صحفي: قطاع النفط والغاز في اليمن يواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر في ظل تكثيف محادثات السلام

تشارلي ميتشل

آسثا اغنيهوتري

S&P Global
Commodity Insights

YEMEN'S OIL AND GAS INFRASTRUCTURE

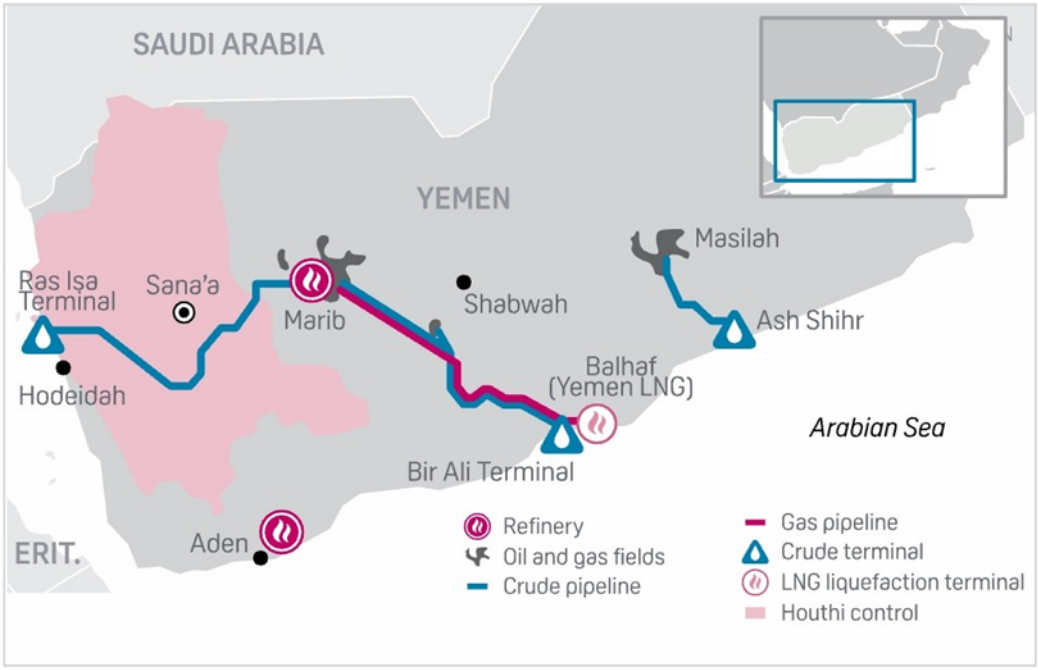

Source: S&P Global Platts, European Council on Foreign Relations

تباطأ إنتاج النفط والغاز اليمني إلى حد كبير في الأشهر الأخيرة بعد أن هاجم الحوثيون المدعومون من إيران محطات تصدير النفط لقطع مصدر الإيرادات الحيوي للحكومة المدعومة من السعودية، على الرغم من تجدد الآمال في التوصل إلى حل سلمي للحرب المستمرة منذ ثماني سنوات في البلاد.

وعلى الرغم من أن العنف قد هدأ منذ بدء المفاوضات التاريخية في أبريل بين الرياض والحوثيين - الذين يسيطرون على مساحة كبيرة من شمال اليمن - قال محللون لـ S&P Global Commodity Insights إن إنتاج النفط والاستثمار فيه لن يزداد حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

ومع استبعاد فصائل مختلفة من المحادثات وتفكك الحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، يقول الخبراء إن هذا الاتفاق لا يزال بعيد المنال.

وفي هذا السياق، قالت كارول نخلة، الرئيس التنفيذي لشركة Crystol Energy: ما زلت متشككة حتى يتم إرساء السلام حقا"، "الثقة في السياسات الحكومية والاستقرار السياسي وتوافر وسلامة وأمن البنية التحتية ليست سوى بعض العوامل التي ستشكل توقعات الاستثمار في القطاع."

لم يكن اليمن أبدا منتجا رئيسيا مقارنة بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المجاورتين، لكن الدولة الشرق أوسطية، التي تقع على ممرات الشحن الدولية الرئيسية، لديها 3 مليارات برميل من النفط الخام و 17 تريليون قدم مكعب من الغاز، وفقا لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية. وبلغ إنتاج النفط ذروته عند 450 ألف برميل يوميا في عام 2001 لكنه انهار منذ ذلك الحين نتيجة لنقص الاستثمارات والحروب.

وقال محللون إن البلاد تنتج اليوم ما بين 7000 برميل في اليوم و10000 برميل يوميا من النفط، وكلها مكررة محليا. وقد أضر انخفاض الإنتاج ونقص الصادرات بالمالية العامة لليمن منذ أن ساهم النفط بنسبة 63٪ من الإيرادات الحكومية قبل الحرب، وفقا لصندوق النقد الدولي.

وتنتج معظم الخام اليمني شركتان مملوكتان للدولة، هما المؤسسة العامة للنفط والغاز والثروة المعدنية وشركة بترومسيلة، في حين أن مجموعة من الشركات الأجنبية، بما في ذلكOMV النمساوية، و Calvalley الكندية، و Medco Energy الإندونيسية، لا تزال عالقة. وقالت شركة OMV، التي وافقت في يناير على بيع كتلها النفطية اليمنية الثلاث إلى شركة Zenith Energy الكندية، لـ S&P Global في بيان إنها أنتجت 600,000 برميل في عام 2022، أو ما يقرب من 1,644 برميل في اليوم.

صادرات غير مكتملة

في عام 2014، كان اليمن ينتج 125 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من أحواض المسيلة ومأرب وشبوة، لكن الصادرات توقفت بمجرد بدء القتال في عام 2015، كما فعل مشروع الغاز الطبيعي المسال اليمني، وهو تغيير اقتصادي حيث تعد توتال للطاقة صاحبة المصلحة الرئيسية بنسبة 39.6٪. تشمل درجات التصدير مسيلة الخفيف الحلو ومأرب الخفيف جدا.

في عام 2017، استأنفت الحكومة إنتاج النفط، لكن الصادرات كانت غير مكتملة، حيث تأرجحت بشكل كبير من شهر لآخر من 18000 برميل في اليوم إلى 81000 برميل في اليوم، وفقا لـ S&P Global Commodities at Sea. ومع ذلك، بعد انتهاء الهدنة في أكتوبر/تشرين الأول، ضرب الحوثيون - الذين حاولوا مرارا وتكرارا دون نجاح الاستيلاء على حقول نفط مأرب - محطتي التحميل في بير علي والشحر على خليج عدن، مما قلل الصادرات إلى الصفر.

ووصلت الأطراف المتحاربة إلى طريق مسدود منذ ذلك الحين، حيث يطالب الحوثيون بحصة الأسد من عائدات النفط المستقبلية لدفع رواتب القطاع العام والعسكريين، حسبما قال رأفت الأكحلي، وهو زميل في كلية بلافاتنيك الحكومية في جامعة أكسفورد ووزير يمني سابق للشباب والرياضة، لـ S&P Global.

كما حذرت الجماعة شركات النفط الأجنبية من توقيع صفقات مع الحكومة المعترف بها دوليا حيث تبيع المنتجات المكررة المستوردة لزيادة الضغط على إيرادات الحكومة.

"نحن لا نعلق على الأوضاع السياسية"، هكذا ردت شركة OMV. ولم ترد TotalEnergies على طلب للتعليق لكنها قالت في وقت سابق إنها "تأمل بوضوح أن يكون من الممكن في المستقبل استئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسال". ويقول الخبراء إن القيام بذلك سيتطلب اتفاقا أمنيا مع كيان حاكم واحد.

وأضافت كارول نخلة: "قد تكون توتال من بين أول من يعود إلى اليمن لأنها استثمرت رأس المال والوقت والجهد في البلاد، لذلك ستكون حريصة على استرداد بعض استثماراتها الأولية على الأقل". "قد يكون الاستثمار الجديد حذرا، لكن إذا نجحت شركة كبرى مثل توتال في العودة إلى البلاد، فستشجع الشركات الأخرى على أن تحذو حذوها."

اتفاق السلام

نمت آمال السلام أخيرا في مارس عندما وافقت الرياض على تطبيع العلاقات مع إيران ثم أجرت مفاوضات رسمية مع الحوثيين. ولم يستأنف القتال على نطاق واسع، على الرغم من انتهاء وقف إطلاق النار.

"من السابق لأوانه القول على وجه اليقين أن المفاوضات في صنعاء ستنجح، لكن من الواضح أن جوا من السلام يترسخ في المنطقة"، هكذا كتب المسؤول الحوثي محمد البخيتي على تويتر في أبريل/نيسان.

ومع ذلك، فإن الطريق إلى السلام محفوف بالعقبات. تتساءل بعض الأطراف كيف يمكن للمملكة العربية السعودية أن تكون لاعبا ووسيطا في نفس الوقت. وفي الوقت نفسه، فإن المملكة – التي استهدفت بنيتها التحتية النفطية من قبل طائرات الحوثيين بدون طيار في السنوات الأخيرة – لم تشرك بعد الحكومة اليمنية، بما في ذلك مجلس القيادة الرئاسي، الذي يعاني من الاقتتال الداخلي، في المفاوضات.

ويضغط نائب رئيس المجلس، عيدروس الزبيدي، المدعوم من الإمارات، من أجل انفصال الجنوب رسميا عن الشمال الذي يسيطر عليه الحوثيون. وقال الأكحلي إن السيناريو الأكثر ترجيحا هو أن تظل البلاد مقسمة إلى عدة مناطق تسيطر عليها أطراف مختلفة. وفي الوقت الحالي، لا الحوثيون ولا الحكومة اليمنية على استعداد لتقديم تنازلات.

وقال الأكحلي: "أفضل سيناريو هو أن نوقع اتفاقا، لكنني أشك بشدة في أنه سيدوم". لا يوجد مكان لاتفاق مستدام محتمل في هذا الوقت".

https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/062823-feature-yemens-oil-and-gas-sector-faces-precarious-future-as-peace-talks-intensify